بنك الخليج – الكويت

نص اللقاء الهاتفي – النصف الأول من عام 2020

16 أغسطس 2020

المشاركون:

السيد/ أنطوان ضاهر – الرئيس التنفيذي

السيد/ كيفن سميث – رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري – رئيس علاقات المستثمرين

الاستضافة:

السيدة/ جناني فاماديفا – أرقام كابيتال

جناني: مساء الخير أو صباح الخير جميعاً. محدثتكم جناني فاماديفا بالنيابة عن أرقام كابيتال. أود أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء نصف السنوي لسنة 2020 حول نتائج بنك الخليج. وإنه لمن دواعي سروري أن يكون معنا في هذا اللقاء السيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، والسيد/ كيفن سميث، رئيس المدراء الماليين والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين بالبنك. سيبدأ اللقاء بعرض مقدم من الإدارة، ثم نفتتح المجال لفترة الأسئلة والأجوبة. والآن، أترك المجال للسيدة/ دلال لافتتاح اللقاء.

دلال: شكراً جناني. مساء الخير ومرحباً بكم في اللقاء نصف السنوي لسنة 2020 حول نتائج بنك الخليج. سنبدأ اللقاء اليوم بعرض المؤشرات الرئيسية للأوضاع التشغيلية لبنك الخليج خلال النصف الأول من عام 2020، ويقوم بتقديمها الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، السيد/ أنطوان ضاهر، يليه عرض تفصيلي لنتائج البنك المالية يلقيه رئيس المدراء الماليين، السيد/ كيفن سميث. يتم عرض جميع المبالغ بالمليون د.ك.، وقد تم تقريبها إلى أقرب رقم صحيح بهدف تبسيط العروض التوضيحية على الرسوم البيانية. وخلال العرض، سنحاول تجنب تكرار العملة عند مناقشة المبالغ المحددة، ما لم يكن المبلغ بعملة أخرى خلاف الدينار الكويتي. وبعد العرض، سنفتح المجال للأسئلة التي ترد عبر منصة العرض، ومن ثم نقوم بالرد عليها. يرجى كتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء. وسيتوفر العرض على موقعنا الإلكتروني، وسيتم الإفصاح عنه لدى بورصة الكويت.

كما يرجى ملاحظة أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها على النطاق العام. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في الصفحة رقم 9 من العرض، والذي يدور حول البيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى زيارة صفحة فريق علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني في حالة وجود أي أسئلة لديكم.

والآن، أود أن أترك المجال للسيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج فليتفضل.

أنطوان: شكراً، دلال. قبل أن نغطي تفاصيل البيانات المالية، أود الإشارة في عجالة إلى بعض النقاط. إننا نمر بأوقات غير مسبوقة، وهذا أدنى ما يقال في هذا الشأن، وبالتأكيد لا أريد أن أكرر ما يعلمه الجميع وما تواتر من قبل. وفي شأن متصل بالسوق المستهدف لنا في الكويت، قام بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم المعلن عنه بمقدار 125 نقطة اساس في مارس. وبناءً على تقديراتنا، فإن ذلك يتيح دعماً من خلال تدفقات نقدية قدرها 350 مليون د.ك. في السنة للشركات المقترضة في شكل سداد أقساط بفائدة أقل. ولدعم العملاء الأفراد، اتفق المجتمع المصرفي على توفير إعفاء تدفقات نقدية من خلال تأجيل سداد الفوائد والمبالغ الأصلية للقروض من إبريل لغاية سبتمبر من هذا العام. ومرةً أخرى، وبناءً على تقديراتنا، أدى ذلك إلى توفير إعفاء تدفقات نقدية في القطاع المصرفي ككل بمبلغ 1 مليار د.ك. إضافي في شكل تأجيل الالتزامات التعاقدية لمدة 6 أشهر. وعليه، تم تقديم إعفاءات بما يقارب 1.2 مليار د.ك. للمقترضين من أفراد وشركات على مدى الفترة الواقعة من إبريل إلى سبتمبر. إلا أن ذلك يأتي بتكلفة على القطاع المصرفي، وبالتالي تأثرت نتائج مصرفنا للنصف الأول من العام بنسب مباشرة من المزايا التي استفاد منها العملاء. وعلى أية حال، هناك أمل أن يؤدي ذلك الدعم في شكل تدفقات نقدية إلى توفير الجسر اللازم لعملائنا لعبور هذه الصدمة، من خلال السماح لهم باستيفاء التزاماتهم تجاهنا على المدى الطويل، ومنع تجنيب المخصصات غير الضرورية وعمليات الشطب في المستقبل.

وبالنسبة لنا في بنك الخليج، فإن تركيزنا انصب حول الانفتاح على الأعمال من البداية من خلال توفير الخدمات الأساسية إلى عملائنا من الشركات في الكويت بأكثر الوسائل أماناً. وعلى وجه التحديد، ظلت منصاتنا الرقمية ومركز خدمة العملاء يعملان على مدار الساعة دون انقطاع. ولدينا حالياً أكثر من 40 فرعاً عاملة، أي بواقع ثلثي شبكة فروعنا، متوفرة

لخدمة العملاء وسوف نستمر في فتح المزيد وفقاً لما تسمح به الإجراءات الحكومية. وللقيام بذلك، فقد قمنا بتبني بروتوكولات صحية مشددة في جميع مكاتبنا وفروعنا.

أكتفي بهذا القدر، وأحيل الحوار إلى رئيس المدراء الماليين في مصرفنا، السيد/ كيفن سميث، الذي سيغطي النتائج المالية للنصف الأول من السنة.

كيفن: شكراً، أنطوان.

تبين الصفحة 2 التغيرات الجوهرية من صافي الربح للنصف الأول من 2019، والبالغ 24 مليون د.ك.، إلى صافي الربح للنصف الأول من 2020، والبالغ 11.8 مليون د.ك. وكما ترون، فإن الانخفاض في صافي الربح يعزى بشكل أساسي إلى هبوط صافي إيرادات الفوائد البالغ 13.2 مليون د.ك.، ولكن قوبل بما مقداره 6.5 مليون د.ك.، أي بنسبة تقارب 50% من ذلك الانخفاض، بانخفاض في المصروفات التشغيلية. ونتيجةً لتدني حجم النشاط جراء الإغلاق، انخفضت إيرادات الرسوم وتبادل العملات الأجنبية بمقدار 3.4 مليون د.ك. أما الإيرادات الأخرى فقد هبطت بمقدار 1.8 مليون د.ك. نتيجةً لحجز أرباح غير متكررة خلال النصف الأول من 2019، إلا أننا تمكنا من مقابلة ذلك بسبب انخفاض تكاليف الائتمان بمقدار 2.0 مليون د.ك. وأخيراً، انخفض الربح للنصف الأول بمقدار 3.1 مليون د.ك. مدفوعة بشكل كبير بإضافة مخصصات عامة في الربع الأول من 2020.

وفي الصفحة 3، يمكنكم مشاهدة المزيد من التفاصيل لبنود بيان الدخل للنصف الأول من 2020 والنصف الأول من 2019. فإلى أقصى يمين السطر 1، انخفضت إيرادات الفوائد بمقدار 14.9 مليون د.ك.، أي بنسبة 12%، ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى إعادة تسعير محفظة قروض الشركات لدى مصرفنا والبالغة قيمتها 2.9 مليار د.ك. حين قام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم بمقدار 125 نقطة أساس، ونتيجة لانخفاض العوائد

على موجوداتنا السائلة. أما النبأ السار في هذا الصدد فيتمثل في أن أوضاع السيولة جاءت إيجابيةً ويتبين ذلك من المربعات الخضراء في السطر 2، حيث انخفضت مصروفات الفوائد في مصرفنا بمقدار 6.3 مليون د.ك.، أي بنسبة 22%، من 29.1 مليون د.ك. في الربع الأول من 2020 إلى 22.8 مليون د.ك. في الربع الثاني من 2020، وبالتالي فإن الاتجاه في الربع الثالث يشير إلى تحقيق نتائج إيجابية، ولا تنعكس عملية إعادة تسعير الودائع لأجل في مصرفنا بشكل كامل في المعدل الجاري للربع الثاني. ومن جهة أخرى، وفي المربعات الحمراء في السطر 4، يتبين أن إيرادات الرسوم والعملات قد هبطت من 8.8 مليون د.ك. في الربع الأول من 2020 إلى 6.3 مليون د.ك. في الربع الثاني من 2020، حيث تعرضت البلاد للإغلاق شبه الكامل، خاصةً في شهر مايو. ويتمثل النبأ السار الآخر في أننا شهدنا ارتفاعاً في يونيو ويوليو، تماشياً مع عودة الانفتاح في البلاد. كما أن هناك نبأ ساراً آخر، يتبين في المربعات الخضراء في السطر 7، حيث بدأنا نرى أثر الإجراءات التي اتخذها مصرفنا بشأن المصروفات التشغيلية. أما المصروفات التشغيلية في الربع الثاني فقد هبطت بمقدار 4 مليون د.ك.، أي بنسبة 21% مقارنةً بالربع الأول. وفي المربعات الحمراء في السطر 9، يتبين أن تكاليف الائتمان ارتفعت من 7.3 مليون د.ك. في الربع الأول من 2020 إلى 21 مليون د.ك. في الربع الثاني من 2020. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى المخصصات المحددة المرتبطة بزيادة في القروض غير المنتظمة في كل من شريحتي الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الشخصية في مصرفنا.

وتوضح الصفحة 4 الميزانية العمومية في نهاية يونيو 2020، مقارنةً بنهاية يونيو 2019. في السطر 5، ونتيجةً لارتخاء نسب السيولة جراء تعليمات بنك الكويت المركزي، يتبين أننا تمكنّا من خفض النسبة الخاصة بالموجودات السائلة من 27% في نهاية يونيو 2019 إلى 22% في نهاية يونيو 2020. ويساعد ذلك في تخفيف الأثر على الإيرادات جراء انخفاض أسعار الفائدة. وفي السطر 6، يتبين أن قروض العملاء شهدت نمواً بمقدار 234 مليون د.ك.، أي بنسبة 6%، لتبلغ 4.2 مليار د.ك. وفي السطر 24، وكما ذكرت سابقاً، يتبين أن

نسبة القروض غير المنتظمة قد ارتفعت من 1.1% في نهاية ديسمبر 2019 إلى 2.2% في نهاية يونيو 2020. إلا أن تلك النسبة تعتبر انخفاضاً من نسبة 2.7% في نهاية يونيو 2019.

وبالانتقال إلى الصفحة 5، يتبين أن النسب الرقابية لرأس المال لا تزال تتميز بالقوة. فكما في 30 يونيو 2020، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 13.4%، أي أعلى من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 9.5% بمقدار 390 نقطة أساس، وبلغ معدل كفاية رأس المال 16.8% أي أعلى بنحو 530 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 11.5%.

وتجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى الجديد لنسبة الشريحة الأولى قد تم تخفيضه من 12% إلى 9.5%، كما تم تخفيض الحد الأدنى الرقابي لمعدل كفاية رأس المال من 14% إلى 11.5%، ويسري ذلك لكليهما لغاية 31 ديسمبر 2020، على أن تتم مراجعته من قبل بنك الكويت المركزي قبل ذلك التاريخ.

أيضاً، أود تذكير الجميع أن نسب رأس المال لا تتضمن خسائر التعديل لليوم الأول، والبالغة 42 مليون د.ك.، أو ربح البنك للنصف الأول والبالغ 11.8 مليون د.ك.

وإلى أسفل اليمين، يتبين أن نسبة الرافعة المالية لمصرفنا جاءت بنسبة 9.2% في نهاية النصف الأول من 2020 أعلى من نهاية يونيو 2019، وأعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 3%.

وتوضح الصفحة 6 النسب الرئيسية للسيولة في مصرفنا. فعلى الجانب الأيسر، يتبين أن متوسط نسبة تغطية السيولة اليومية قد انخفض من 326% كما في 30 يونيو 2019 إلى

206% كما في 30 يونيو 2020، ولكنه لا يزال أعلى من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 80%.

أما على الجانب الأيمن من الصفحة، فيتبين أن صافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) كما في 30 يونيو 2020 بلغ 111%، على غرار السنة السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى الرقابي لكل من من نسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) قد انخفض من 100% إلى 80% من قبل بنك الكويت المركزي لغاية 31 ديسمبر 2020. وبالتالي، فإن نسبتي السيولة تتمتعان بمصدات أكثر من كافية أعلى من الحدود الدنيا الرقابية.

وتبين الصفحة 7 أن بنك الخليج لا يزال يحظى بالتقدير العالمي فيما يتعلق بجدارته الائتمانية وقوته المالية. فلا يزال البنك مصنفاً في المرتبة "A" من قبل وكالات التصنيف الائتماني الدولي الأربع الكبرى. والآن، أترك المجال للسيدة/ دلال لبدء فترة الأسئلة والأجوبة.

دلال: شكراً، كيفن. والآن نبدأ فترة الأسئلة والأجوبة. فإن كانت لديكم أي أسئلة، يرجى تقديمها في الخانة المخصصة لذلك، وسوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم.

(فترة توقف)

حسنا، سنقوم بتغطية الأسئلة الواحد تلو الآخر.

دلال (س1): يرجى التعليق على نمو مصرفكم في النصف الأول من السنة، وما تتوقعونه في النصف الثاني. وهل شهدتم أية نمو في البرنامج الحكومي الجديد لقروض الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ السيد/ كيفن، هل تتولى الرد على هذا السؤال؟

كيفن (ج1): أستهل الإجابة على هذا السؤال بالحديث عن القطاع المصرفي بشكل عام. وفقاً لإحصاءات بنك الكويت المركزي، جاءت شريحة القروض الاستهلاكية مستقرة في النصف الأول من هذه السنة، بينما شهدت شريحة قروض الشركات نمواً بنحو 1 مليار د.ك.، أي ما يقارب 4% خلال فترة الستة أشهر الأولى من السنة، مدفوعةً بشكل أساسي بمسحوبات الشركات المقترضة لحدودها الائتمانية القائمة. وعلى النقيض من القطاع المصرفي، واصل البنك النمو في محفظة القروض الاستهلاكية واكتساب حصة من السوق. ولم تكن لدينا حدود ائتمان غير مسحوبة تذكر، وبالتالي فإن قروض الشركات في مصرفنا جاءت مستقرة نسبياً خلال النصف الأول من السنة.

وفيما يتعلق بالبرنامج الحكومي الجديد الخاص بالقروض، فمن المبكّر الحكم على إمكانات فاعليته، إلا أن الحجم حتى الآن كان ضئيلا للغاية بالنسبة لنا.

دلال (س2): توجد عدة أسئلة حول المعالجة المحاسبية والرأسمالية لمسألة تأجيل سداد القروض لمدة ستة أشهر.

كيفن (ج2): أبدأ بالمعالجة المحاسبية. بناءً على الإفصاح الذي قمنا به، فإن أول أثر كان عبارة عن تسجيل خسارة لليوم الأول بنحو 42 مليون د.ك.، مباشرة للأرباح المرحلة. وسوف تقابل تلك الخسارة لليوم الأول بشكل أساسي بالفوائد التعاقدية المستحقة لفترة الستة أشهر من 1 إبريل إلى 30 سبتمبر 2020 في بيان الدخل. وعليه، وفي نهاية سبتمبر 2020، من منظور الأرباح المرحلة، سيكون صافي أثر ذلك صفراً. وهذا أمر طبيعي، حيث إن عملاءنا الأفراد لا يدينون لنا بأية إيرادات فوائد خلال فترة الأشهر الستة، وبالتالي فإن الأرباح المرحلة ينبغي أن لا تتضمن أية إيرادات من هذا القبيل.

وتعتبر المعالجة الرأسمالية إيجابيةً. وعلى وجه التحديد، مسموح لنا باحتساب إيرادات الفوائد في بيان الأرباح والخسائر في نهاية السنة كشريحة أولى لرأس المال، ولكن خسارة اليوم الأول للأرباح المرحلة مستبعدة، باعتبارها استقطاع للشريحة الأولى لرأس المال. وسوف تنخفض هذه الفائدة بنسبة 25% سنوياً من 2021 ولغاية 2024.

دلال (س3): ما هي النسبة المئوية لمحفظة قروض الشركات التي تم منحها فترة تأجيل قدرها ستة أشهر؟

كيفن (ج3): كما في يونيو، اختار أقل من 10% من محفظة القروض لدينا والبالغة قيمتها 2.9 مليار د.ك. تأجيل سداد المبلغ الأصلي لمدة ستة أشهر، من إبريل إلى سبتمبر 2020.

دلال (س4): ما هي الدوافع الأساسية لتخفيض المصروفات لدى مصرفكم، وهل تتوقعون استدامة تلك التخفيضات في المستقبل؟

كيفن (ج4): قام مصرفنا بتخفيض المصروفات بشكل عام، ولكن ذلك جاء بشكل أساسي في جوانب تكاليف الموظفين والتسويق والأطراف الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تمكن مصرفنا من الحفاظ على تكاليف الاستهلاك والإشغال على نفس المستوى الذي ساد في الربع الأول. وهذه التخفيضات جاءت نتيجةً لجهود خاصة في البنك بشكل عام لتحديد وفورات التكلفة، ولكن أيضاً من خلال اتخاذ قرارات مطلعة لتحرير سعة المصروفات بحيث يمكن الاستثمار في مجالات نلمح فيها فرصاً لخدمة العملاء بصورة أكثر أماناً وكفاءةً على المدى الطويل، خاصةً في المجال الرقمي. وفيما يتعلق بالشق الثاني من سؤالك، وبينما يتعلق بعض التخفيض في التكلفة بانخفاض النشاط في الربع الثاني وتلك التكاليف التي ستعود في النصف الثاني، فإننا نتوقع أن يستمر معظم التخفيض في النصف الثاني من السنة.

دلال (س5): هل يمكن توقع استكمال عملية إعادة تسعير القروض وغيرها من الموجودات كما في يونيو 2020، وبعض الارتفاع في الهوامش في النصف الثاني من 2020 مقابل النصف الأول منها؟

كيفن (ج5): انعكست عملية إعادة تسعير قروض الشركات بشكل كامل في الربع الثاني من السنة، ولكن إعادة تسعير الموجودات السائلة والقروض الاستهلاكية لم تنعكس تماماً في الربع الثاني من حيث إيرادات الفوائد. وعليه، فإننا لم نر ايضاً الأثر الكامل لأوضاع السيولة الإيجابية ونتوقع أن يستمر هبوط مصروفات الفوائد في النصف الثاني من السنة. وبالتالي، فإن الضغوط سوف تستمر في النصف الثاني على العوائد، يقابلها انخفاض تكلفة الأموال.

دلال (س6): حيث تقبع نسبة 40% تقريباً من قروض بنك الخليج في شريحة القروض الشخصية (التي لا تخضع لإعادة التسعير)، فإن السوق يتوقع انخفاض ضغوط صافي هامش الفوائد مقابل البنوك الأخرى مع انخفاض الانكشافات على القروض الشخصية. هل هذا صحيح؟

كيفن (ج6): يمكن شطب القروض الشخصية الحالية بأسعار أعلى واستبدالها بقروض جديدة بأسعار اقل بكثير، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى ضغوط على العوائد حتى سنشهد تحقيق ذلك الاتجاه. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تسعير القروض الشخصية الجديدة بمقدار 125 نقطة أساس أقل من المحفظة الحالية، بحيث تضاف ضغوط على صافي هامش الفوائد.

دلال (س7): ما هو انكشاف محفظة القروض الشخصية لدى مصرفكم على الوافدين؟

كيفن (ج7): ما يقارب من 2/3 القروض الشخصية غير المسددة ممنوح للمواطنين الكويتيين، وعليه، فإن هناك تركيزاً على شريحة الوافدين في محفظتنا، وسوف نستمر في إضافة الموارد لمراقبة وتحسين عمليات التحصيل واسترداد الأموال ومراقبتها عن كثب أكثر.

دلال (س8): هناك عدد من الأسئلة حول اتجاهات القروض غير المنتظمة وتكاليف الائتمان والتغطية.

كيفن (ج8): كما ذكرت في الصفحة 4، فإن الارتفاع في نسبة القروض غير المنتظمة عبر شريحتي النشاط كان هو الدافع الأساسي للزيادة في تكاليف الائتمان في مصرفنا خلال الربع الثاني من 2020 مقابل الربع الأول من 2020. أما الانخفاض في نسبة التغطية في مصرفنا فجاء أيضاً جراء الزيادة في نسبة القروض غير المنتظمة خلال تلك الفترة الزمنية، وخاصةً في شريحة القروض الاستهلاكية غير المضمونة، حيث تتطلب القروض غير المنتظمة بشكل

أساسي مخصصات بنسبة 20%، مع ترك نسبة الـ 80% المتبقية دون تغطية. ومع انفتاح البلاد واستئناف نشاط التحصيل بالكامل، نتوقع انخفاض واستقرار القروض الاستهلاكية غير المنتظمة. وعندئذٍ، قد يتم تحرير المخصصات المحددة وفقاً لذلك.

دلال (س9): ما هو موقف قرض الشركة الذي تم تخفيض تصنيفه السنة الماضية؟ هل تم رفع دعوى قضائية، وما هي الرؤية بشأن عكس قيد المخصصات التي قام بنك الخليج بتجنيبها السنة الماضية لهذه المديونية؟

كيفن (ج9): الدعوى لا تزال متداولة أمام محكمة التمييز، ولم تصدر المحكمة فيها أي حكم حتى الآن. فإذا تعذر علينا الاتفاق على تسوية خارج نطاق القضاء، فلا نتوقع استرداد أي اموال من هذه المديونية في 2020.

دلال: شكراً، كيفن. أعتقد أننا قمنا بتغطية غالبية الموضوعات والأسئلة التي أثيرت اليوم خلال اللقاء. أما باقي الأسئلة فإما أنها قد تمت تغطيتها بالفعل خلال اللقاء أو تتعلق بالمستقبل. وبهذا، نختتم لقاء اليوم.

فإن كانت لديكم أي استفسارات أو أسئلة، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني. كما يمكنكم التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين في مصرفنا.

شكراً لكم جميعاً على مشاركتكم.